sjst.scst.edu.ly

Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)

مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

تحليل وقياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على معدل النمو الاقتصادي في ليبيا للمدة 2000-2025

علي السائح حسين السائح
قسم الاقتصاد، كلية ادارة الأعمال، جامعة الجفرة، الجفرة، ليبيا
Aliasheh550@gmil.com

الملخص

يتمحور الهدف الرئيس لهذه الدراسة حول تحليل وقياس وتقييم أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، وتفسير طبيعة هذا التأثير، وتوضيح مفهوم الانضباط المالي ومؤشراته وتحليل هذه المؤشرات ومدى تطبيقها في الاقتصاد الليبي، واعتمدت على المنهج الاستقرائي للاطلاع ومراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، واستخلاص النتائج منها، كما استخدم الأسلوب الكمي، عبر توظيف اختبارات وأدوات القياس الاقتصادي الحديثة، وخلُصت الدراسة إلى: أن مؤشر عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي'' DF''يرتبط بعلاقة ذات أثر طردي مع معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إلا أن هذا الأثر لم يثبت على المدى الطويل. أما بالنسبة لمؤشر حجم الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BED)يرتبط بعلاقة ذات أثر طردي ومعنوي من الناحية الإحصائية مع معدل النمو الاقتصادي في الآجلين الطويل والقصير، أما مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PS) يرتبط بعلاقة ذات أثر عكسي ومقبول إحصائيا مع معدل النمو الاقتصادي، غير أن هذه العلاقة اقتصرت على المدى القصير فقط، وبالنسبة لمؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(PR) يرتبط بعلاقة ذات أثر طردي مقبولة من الناحية الإحصائية مع معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد فقط

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي، النمو الاقتصادي، مؤشر الدين العام، مؤشر النفقات العامة، اختبار الحدود للتكامل المشترك.

Abstract

The primary objective of this study is to analyse, measure and evaluate the impact of fiscal discipline indicators on economic growth in Libya, interpret the nature of this impact, clarify the concept of fiscal discipline and its indicators, and analyse these indicators and the extent to which they are applied in the Libyan economy. The study adopted an inductive approach to examine and review the literature addressing the subject of the study and draw conclusions from it. It also employed a quantitative approach through the application of modern econometric tests and tools. The study concluded that the general budget deficit or surplus indicator as a percentage of gross domestic product (DF) has a positive relationship with the economic growth rate in the short term; however, this effect was not established in the long term. As for the domestic public debt indicator as a percentage of gross domestic product (BED), it has a positive and statistically significant relationship with the economic growth rate in both the long and short term. Meanwhile, the public expenditure indicator as a percentage of gross domestic product (PS) has a negative and statistically significant relationship with the economic growth rate; however, this relationship is limited to the short term only. Regarding the public revenue indicator as a percentage of gross domestic product (PR), it has a positive and statistically significant relationship. with the economic growth rate in the long term only.

Keywords: *Fiscal Discipline, Economic Growth, Public Debt Indicator, Public Expenditure Indicator, Bounds Test for Cointegration.*

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

Submitted: *08/04/2026* ***Accepted****: 29/05/2026*

1.مقدمة

اكتسب الانضباط المالي أهمية كبيرة باعتباره أداة مالية تساعد على كبح العجز المفرط وتراكم الدين مما يساعد على تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يعد هدفا مركزيا وأساسيا لأي سياسة اقتصادية ترنو إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل، وتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع، وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام، غير أن هذا الهدف يتطلب توافر شروط مسبقة لبلوغه، منها الاستخدام الرشيد للموارد، لاسيما المالية منها، وذلك لتفادي حدوث عجز في الموازنة العامة مما يجنب الدولة الاستدانة سواء من جهات محلية أو خارجية لمواجهة ذلك العجز، وما ينجر عنه من زيادة في معدلات الديون وأعبائها. ولما كان الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعيا بامتياز، حيث يعتمد اعتمادا شبه كلي على القطاع النفطي، وتشكل إيرادات هذا الأخير نحو 96% من إيرادات الميزانية العامة، ويسهم بنسبة تتجاوز 62% من الناتج المحلي الإجمالي (مصرف ليبيا المركزي، 2023) ، مقابل تدني نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ومع وجود موازنة عامة تفتقر إلى سياسة الانضباط المالي وترشيد الإنفاق، فضلا عن تفشي الفساد البيروقراطي وسوء الحوكمة، علاوة على الانقسام السياسي وما انجر عنه من انقسام في مؤسسات الدولة التي اتسمت أنشطتها بمستويات عالية من الإسراف والتبذير سيما بعد عام 2011، مما نجم عنه تدهور في الأوضاع الاقتصادية، الذي ظهر في مؤشرات اقتصادية متعددة، تشمل – على سبيل المثال لا الحصر- ارتفاع الدين العام، وبلوغ معدلات التضخم مستويات غير مسبوقة، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع سعر صرف العملة المحلية، وقوضت جهود واضعي السياسة المالية الرامية إلى معالجة التحديات الاقتصادية الكلية المستهدفة وعرَض في نهاية المطاف النمو الاقتصادي للخطر.
فإن ترسيخ الانضباط المالي الذي ظهر مصطلحه لأول مرة في الوصفة التي صاغها الاقتصادي (John Williamson) عام 1989، يعد ركيزة أساسية لعلاج الأزمات الاقتصادية، وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المنشودة، مثل النمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، وخفض معدلات البطالة وتحقيق توازن إيجابي في ميزان المدفوعات، في البلدان السائرة على طريق النمو والتي من بينها ليبيا، حيث اشتملت هذه الوصفة على عشر بنود إصلاحية، أوصت أولى بنودها بضرورة تحقيق سياسة مالية منضبطة مع تجنب حدوث نسبة عجز مالي كبير إلى الناتج المحلي الإجمالي.
ويعاني الاقتصاد الليبي على غرار باقي البلدان الريعية من عدم الانضباط المالي نتيجة تبنيه سياسات مالية تفتقر إلى إنفاق غير عقلاني، بالإضافة إلى انكشاف الميزانية والاقتصاد على أسعار النفط المرتبط بضوابط الأسواق الدولية، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على قيمة العملة المحلية، ومعدلات التوظيف، ومستوى المعيشة والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

1.1.مشكلة الدراسة

انطلاقا مما تقدم تركز الدراسة على الإجابة عن التساؤل التالي: هل لمؤشرات الانضباط المالي أثر على النمو الاقتصادي في ليبيا. وما طبيعة هذا الأثر إن وجد؟

2.1. فرضية الدراسة

تحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية وهي: أن لمؤشرات الانضباط المالي القائمة على الإنفاق العام والايرادات العامة تأثير على النمو الاقتصادي.

3.1. أهداف الدراسة

يرتكز الهدف الرئيس لهذه الدراسة حول تحليل وقياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في ليبيا، وتفسير طبيعة هذا التأثير، وتوضيح مفهوم الانضباط المالي ومؤشراته وتحليل هذه المؤشرات ومدى تطبيقها في الاقتصاد الليبي.

4.1. حدود الدراسة

تغطي حدود الدراسة مكانيا الاقتصاد الليبي وزمانيا المدة الممتدة من عام 2000إلى عام 2025.

5.1. أهمية الدراسة

تتأتى أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الدور الحاسم الذي تؤديه سياسات الانضباط المالي في ضبط الأوضاع المالية للدولة، خاصة في الدول التي تعاني اقتصاداتها من اختلالات مزمنة في الميزانية العامة ومن تراكم تحديات التمويل كما هو الحال في ليبيا، بالإضافة إلى سد فجوة معرفية في مجال تحليل السياسات المالية في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية وتمر بتغيرات حادة.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

6.1. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي للاطلاع على الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، واستخلاص النتائج منها والاستعانة بها في وصف وبناء دالة الدراسة الحالية، وتحليل وتطور اتجاه مؤشرات الانضباط المالي والتحقق من أثرها على النمو الاقتصادي، كذلك تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المتضمن لأدوات القياس الاقتصادي والإحصائية الحديثة الملائمة لغرض الدراسة.

2.مراجعة في الأدبيات السابقة

يحظى النقاش حول فاعلية الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي باهتمام واسع بين الباحثين، لا سيما بعد الأزمة المالية في عام 2008، وما تلاها من مخاوف بشأن احتمالية عجز بعض الدول عن سداد ديونها السيادية، مما أعاد قضية ضرورة ضبط الأوضاع المالية إلى صدارة الجدل على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي، ويستعرض في هذا الصدد ملخصا لأبرز النتائج التي خلصت إليها بعض الدراسات التي تناولت الموضوع قيد الدراسة بالتحليل والنقاش- كدراسة (Onyemailu.et.al 2025) التي بحثت في العلاقة بين الانضباط المالي والنمو الاقتصادي في نيجريا خلال الفترة 1981-2025 باستخدام تقنيات قياسية اقتصادية متنوعة للتحليل التطبيقي، حيث كشفت نتائج التحليل الإحصائي المستمدة من اختبار الحدود (ARDL) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العجز المالي والنمو الاقتصادي على المدى البعيد وعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي على المدى القريب، وأن الحد الأمثل للعجز المالي الذي يعزز النمو يبلغ 2% وأن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، كما أظهرت أيضا أن معدل المشاركة في القوى العاملة يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي على المدى البعيد، وأن الإنفاق الاستثماري لا يعد محفزا للنمو في المدى البعيد في حين يعزز النمو على المدى القريب، وأنه كلما زاد الانفتاح الاقتصادي ارتفعت الإنتاجية، مما يعزز بدوره النمو الاقتصادي في نيجيريا.

وتوصلت إلى نتائج مشابهة دراسة أعدها (العماري، وأحمد، وسلمان، 2026) بهدف التحقق من أثر سياسات الانضباط المالي على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في سوريا خلال الفترة 1990-2020 باستخدام عدة اختبارات إحصائية باستخدام تقنيات القياس الاقتصادي الحديثة، حيث لوحت نتائجها إلى وجود أثر إيجابي لسياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي.

وفي دراسة قام بها كل من ''شوكي، وعبد الجواد'' سعت لتحليل وقياس تأثير سياسات الضبط المالي على النمو الاقتصادي في مصر، أظهرت النتائج أن إجراءات الضبط المالي أدت إلى تحسن واضح في المؤشرات المالية، وأن الضبط المالي كان له تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي على المدى القصير إلا أن هذا التأثير كان سلبيا على المدى البعيد نتيجة السياسات المالية التراكمية المرتبطة بتحقيق الفائض عبر تقليص الإنفاق وزيادة الضرائب (شوكي، وعبد الجواد، 2025).كذلك أفادت نتائج استهدفت دراسة أثر غياب الانضباط المالي على النمو الاقتصادي باستخدام سلسلة زمنية غطت الفترة 1981-2021، بأن الارتفاع غير المسبوق في الدين الخارجي واتساع العجز في الميزانية العامة وما يترتب عليه من تراكم لأعباء الديون يعد أمرا ضارا بالنمو الاقتصادي (Fatihful.et.al.2024).

في حين بينت نتائج دراسة قام بها كل من (عبيد، وعبد، 2022) حاولت قياس تأثير مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي خلال المدة 2004-2022، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، أن النمو الاقتصادي في العراق يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشرات الانضباط المالي (العجز أو الفائض، الدين العام، النفقات العامة) باستثناء الإيرادات العامة حيث يرتبط معه بعلاقة طردية. أيضا أشارت نتائج دراسة هدفت إلى تحليل وقياس طبيعة الفاعلية التي يمكن أن تسهم بها أدوات السياسة المالية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات سنوية غطت الفترة الممتدة 1980-2023، عبر توظيف أدوات القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة، إلى أن سلوك النمو الاقتصادي يتأثر سلبا بالتغيرات التي تطرأ على حجم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتنموي، في المدى الطويل والقصير، وأن الفاعلية الإيجابية للضرائب المباشرة وغير والمباشرة اقتصرت على المدى الطويل، وغابت على المدى القصير.(ساسي، ومسعود، 2025). بينما توصلت دراسة أجريت لقياس أثر السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1991-2024 في ظل التحولات الهيكلية والتقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد المصري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بأن الإنفاق الحكومي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بينما كان للضرائب أثر سلبي وأن المتغيرين حافظا على نفس اتجاه الأثر في المديين القصير والطويل مع اختلاف قوة التأثير (حامد، 2025).

أما دراسة (السمرائي، ومحمود،2025) التي أعدت على الاقتصاد الجزائري بهدف تحليل وقياس أثر الانضباط المالي في النمو الاقتصادي للمدة 2004-2022، أن الجزائر لم يكن منضبطا ماليا فيما يتعلق بنسبتي الإيرادات العامة والإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان منضبطا ماليا فيما يتعلق بنسبة القروض العامة للناتج المحلي الإجمالي وأن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان متباينا نسبيا بسبب تأثره بتذبذب أسعار المحروقات العالمية.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

وعلى نطاق أوسع أظهرت نتائج دراسة أعدها (Hasan,2023) لبحث إمكانية توظيف قواعد الانضباط المالي لتحقيق النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول الريعية كالإمارات والعراق والسعودية خلال الفترة 2005-2021 باستخدام منهجية تحليل البيانات المقطعية، أن الإخلال بالانضباط المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في كافة الدول المشمولة بالدراسة وأن هذ الدول حققت نموا اقتصاديا في حجم الإنتاج إلا أن هذا النمو كان مدفوعا بزيادة الإيرادات النفطية. في حين خلصت دراسة أجراها (Nwagu.2024) بقصد قياس تأثيرات الانفلات المالي والعوامل السياسية على النمو الاقتصادي على 16 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء شملت كل من (نيجيريا، وغانا، وأنغولا، والكونغو، وكوت ديفوار، وإثيوبيا، والغابون، وكينيا، وغينيا الاستوائية، وبوركينا فاسو، ومالي، والسنغال، وتوغو، وغينيا، وغامبيا، وسيراليون) وغطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000إلى عام 2021، باستخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، إلى أن الانفلات المالي – الذي يقاس بنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي لم يكن له تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في دول المنطقة، في حين تبين أن الاستثمار كان له تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي، بينما كان لسعر الصرف الحقيقي تأثير سلبي، أما الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة لم يكونا ذوي دلالة إحصائية، بينما كان للسيطرة على الفساد تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي.

1.2. الفجوة البحثية للدراسة

تتقاطع الدراسة الحالية مع الأدبيات المرجعية السابقة في كون اهتمامها بتحليل وقياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي، إلا أنها تنفرد بتركيزها على الاقتصاد الليبي ضمن إطار زمني طويل امتد من عام 2000-2025، وهي بيئة لم تنال حظا وافرا من البحث في هذا المجال، كما تختلف الدراسة الحالية من حيث السياق، إذ أنها تتناول نموذجا لاقتصاد هش ومتقلب تأثر بشدة الأزمات، وبذلك تسعى لسد فجوة معرفية في مجال تحليل السياسات المالية في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية مزمنة وتمر بتغيرات حادة.

3. الإطار النظري للدراسة

1.3. مفهوم الانضباط المالي وأهميته وطرائق قياسه

1.1.3. مفهوم الانضباط المالي

ظهر مصطلحه لأول مرة في الوصفة التي صاغها الاقتصادي (John Williamson) عام 1989، باعتباره ركيزة أساسية لعلاج الأزمات الاقتصادية، وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي المنشودة، مثل النمو الاقتصادي، واستقرار الأسعار، وخفض معدلات البطالة وتحقيق توازن إيجابي في ميزان المدفوعات، في البلدان السائرة على طريق النمو، وقد حظيت هذه الوصفة باتفاق واسع في واشنطن وعرفت بإجماع واشنطن ،حيث اشتملت هذه الوصفة على عشر بنود إصلاحية، أوصت أولى بنودها بضرورة تحقيق سياسة مالية منضبطة مع تجنب حدوث نسبة عجز مالي كبير إلى الناتج المحلي الإجمالي.(عبيد، وعبد،2022).

ويعبر الانضباط المالي عن" قدرة الحكومة على مواظبة تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويؤمن السلامة والرخاء المالي على المدى البعيد" (حسان، ومراد،2022)، ويعرف أيضا بأنه "انخفاض دائم في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال النفقات الحكومية أو زيادة الضرائب"(شوكي، ووعبد الجواد،2025، ص: 546)، كما يعرف بأنه" قدرة الحكومة على المحافظة على سلامة وأمان عملياته المالية في الأجل الطويل"(فيصل، فيصل غازي، وشبيب، عبد الرزاق إبراهيم، وبتال، أحمد حسين، 2023). كذلك يقصد به" القدرة على إدارة النفقات والإيرادات العامة بحكمة، واتخاذ قرارات مدروسة، بما يضم تحقيق المقاصد المالية بما فيها مؤشرات الميزانية العامة المعلنة ضمن الخطط الاقتصادية متوسطة وطويلة الأجل.

وعليه يشير الانضباط المالي إلى ضرورة عدم تخطي النفقات الكلية الأموال المقدرة لها في الموازنة العامة، أو عدم تجاوز العجز المالي الكلي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي. لتكون النفقات الحكومية في ضوء الإمكانات المتاحة وليس وفقا للاحتياجات المالية التي تتقدم بها المؤسسات الحكومية المختلفة. (بدوي، 2023).

2.1.3. أهمية الانضباط المالي

يمكن تلخيص أهمية الانضباط المالي في النقاط التالي:

أ- نتيجة دوره الفعال في تخفيض عجز الموازنة العامة فإنه يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- يمكن أن يساعد الدولة على تخطي تخلف أنظمتها المالية، وارتفاع معدلات التضخم وذلك من خلال تبني برامج اقتصادية تستند إلى الانضباط المالي إلى جانب السياسات المالية والنقدية التقليدية.

ج- يمكن من خلال الانضباط المالي السيطرة على العجز في الميزانية العامة للدولة.

د- يحقق الانضباط المالي الاستدامة المالية للدولة.

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

هـ- يعد تحقيق الانضباط المالي حلا للدولة أفضل وأقل حدة في أوقات الأزمات من انتهاج سياسة تقشفية أو اللجوء إلى فرض ضرائب في الأجل القصير.

3.1.3. طرائق قياس الانضباط المالي

يتم قياس الانضباط المالي وفقا لأحدى الأسلوبين وهما: أسلوب مؤشرات الانضباط المالي أو أسلوب القواعد المالية، وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على أسلوب مؤشرات الانضباط المالي:

أ- قياس الانضباط المالي وفق مؤشر عجز الموازنة: يحدث عجز الموازنة العامة عندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، ويستهدف الانضباط المالي خفض عجز الموازنة العامة إلى مستوى معين، وذلك عبر ترشيد النفقات الحكومية وإدارته بكفاءة، إذ أن تخفيض هذا العجز سيترتب عنه زيادة في نمو متوسط الفرد من الناتج، إلا أنه لا يوجد على المستوى العالمي نسبة أو رقم موحد، حيث تختلف النسبة المقبولة أو المحددة لعجز أو فائض الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حسب القوانين المحلية للدولة أو حسب الاتفاقيات الدولية والتكتلات الاقتصادية، هذا وقد حددت اتفاقية ماسترخت المتعلقة بدول الاتحاد الأوربي حد أقصى لعجز الموازنة العامة المسموح به للدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث لا يتجاوز نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وبشكل عام يُعتبر العجز الذي لا يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي في العرف الاقتصادي "عجزاً آمناً ومقبولاً"، بينما النسبة التي تتجاوز **5%** أو أكثر تُنذر بمخاطر ارتفاع الدين العام وحاجة الدولة للاقتراض المكثف.

ب- قياس الانضباط المالي وفق مؤشر الدين العام: يمكن من خلال هذا المؤشر تقييم الوقف المالي للحكومة ومدى التزامها بالضوابط المحددة لتحقيق الاستدامة المالية، وتهدف هذه الطريقة إلى تحديد نسبة مقبولة أو آمنة من إجمالي الدين العام الذي يمكن أن يتحملها المجتمع دون أن تكون له تداعيات سلبية على الاستقرار والنمو الاقتصادي، غير أنه لا يوجد سقف ثابت أو موحد على المستوى العالمي للدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث يختلف الحد الآمن حسب قوة الاقتصاد وهيكله، فبينما تحدد معايير اتفاقية ماسترخت الخاصة بدول الاتحاد الأوربي لسنة 1992 النسبة الآمنة للدين العامة بما لا يزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أوصت منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي لعام 2012، بأنه ينبغي على حكومات الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي حدوث أي أزمة مالية أو صدمات مستقبلية، خفض مستويات الدين العام إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي وعدم تجاوز هذا الحد (دلعاب، وباللوزايم، 3:2021). أما بالنسبة للدول النامية فقد حددت بعض الدراسات التطبيقية هذه النسبة بنحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي (حسان، 2025). إلا أن هذه النسبة لا يمكن الركون إليها في تحديد نسبة مثالية للدين العام، حيث تشير دراسات أخرى إلى أن تجاوز نسبة الدين العام 70-90% بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة والنامية قد يبدأ في التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، أما في الاقتصادات الكبرى المتقدمة فقد تزيد عن هذه النسب دون أن تتهاوى بفضل قوة عملاتها والثقة في أسواقها.

ج- قياس الانضباط المالي وفق مؤشر النفقات الحكومية: ليس هناك اتفاق عام بين الدراسات حول الحجم الأمثل للنفقات الحكومة على السلع والخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الذي يكون له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث إذ زاد عن هذا الحد فإنه سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد، غير أن بعض الدراسات تشير إلى أن النسبة المثلى لحجم النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي عالميا تتراوح بين 25% إلى 30%، (عبيد، وعبد، 2022). أما في ليبيا والتي تعاظم فيها تدخل الدولة في الاقتصاد يمكن اعتبار الحجم الأمثل للنفقات الحكومية وفقا لبعض الدراسات حول الاقتصاد الليبي يقدر بنحو 34% من الناتج المحلي الإجمالي لتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة. (الرتيمي، 2022).

د- قياس الانضباط المالي وفق مؤشر الإيرادات العامة: لا يوجد حدود مثلى للإيرادات الحكومية موحدة تنطبق على جميع دول العالم، لأن النسبة المثلى تختلف بين اقتصاد وأخر وفقا لطبيعة الاقتصاد، ومستوى الدخل، وهيكل الموارد، وفي الاقتصادات التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على إيرادات الموارد الطبيعية كالنفط (كالحالة الليبية) التي تسجل فيها الإيرادات النفطية نسبة عالية من الإيرادات العامة إضافة إلى فقدان النسبة الضريبية المثلى دلالتها التقليدية، نتيجة ضعف الجهاز الضريبي والتراخي في تحصيل الضرائب، فضلا عن تفشي الفساد، فإن النسبة المثلى للإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الناشئة والنامية وفقا لبعض الدراسة تتراوح بين 18% إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

2.3. النمو الاقتصادي وأنواعه

1.2.3. مفهوم النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة النسبية في قيمة السلع والخدمات المتحققة في الاقتصاد الوطني عبر الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أفضل قياس لهذه الزيادة لأنه يأخذ في الاعتبار جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (إسماعيل وآخرون،2022). وفي تعريف آخر للنمو الاقتصادي يعني" تطور مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة حصته من الدخل الكلي، وهذا لا يحصل إلا إذا كان معدل النمو في الناتج الكلي يتجاوز معدل النمو السكاني". (بن تفات، وساحل،2021).

2.2.3. أنماط النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة أنماط منها: (بعنوني:2017)

أ- النمو الاقتصادي الموسع: ويتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل الكلي ينمو بنفس معدل النمو في السكان، أي أن دخل الفرد ثابت لا يتغير.

ب- النمو الاقتصادي المكثف: ويتمثل هذا النوع من النمو في كون النمو في الدخل الكلي يفوق معدل النمو في السكان.

ج- النمو الاقتصادي التلقائي: وهذا النوع من النمو يحدث بصورة تلقائية في القطاعات الاقتصادية ومن دون انتهاج أي استراتيجية أو سياسة أو تخطيط علمي على صعيد الاقتصاد الوطني.

د- النمو الاقتصادي العابر: ويحدث هذا النوع من النمو بسبب ظروف طارئة ويزول بزوال تلك الظروف.

هـ- النمو الاقتصادي المخطط: وهو الذي يحدث نتيجة اتباع سياسة أو تخطيط علمي شامل للموارد الاقتصادية المتاحة ومتطلبات المجتمع.

4. تحليل واقع مؤشرات الانضباط المالي في الاقتصاد الليبي

من خلال البيانات الواردة في الجدول(1) يلاحظ بأن مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهد انخفاضا محسوسا خلال الفترة (2000-2008) بعد ما كانت النسبة مرتفعة في عام 2000، ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع بعد عام 2008 لتصل إلى ذروتها في عام 2012 حيث سجلت نحو 219% نتيجة الأحداث السياسية التي تعرضت لها البلاد في عام 2011، أما في السنوات (2013،2014،2015،2016) فقد زاد حجم الدين المحلي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.5% عام 2013 إلى نحو 62.4% عام 2016 وذلك بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الليبي نتيجة انخفاض أسعار النفط بشكل حاد وتزامن هذا الانخفاض مع الأزمة الأمنية التي تعرضت لها البلاد مما انعكس سلبا على الاقتصاد الليبي والموازنة العامة بشكل خاص.

وفي الفترة 2017-2019 بدأ حجم الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يشهد انخفاضا تدريجيا وإن كان لا لايزال كبيرا حيث بلغت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (58%، 56%،55%) على التوالي، إلا أنه في عام 2020ارتفع حجم الدين العام ليصل إلى نحو 120% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الليبي والتي تمثلت في الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار وباء " كورونا" في العالم من جانب، وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير من جانب أخر. وبالتالي إذا ما تم مقارنة هذه النسب بالمعدل التي أوصت به منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي لعام 2012، بنحو 50%، يتضح بأن ليبيا قد حققت استدامة مالية خلال الفترة الأولى من الدراسة وذلك بفضل الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، بينما عرف الدين العام في مرحلة ما بعد عام 2011ارتفاعا ملحوظا تجاوز الحد المسموح به نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي والمؤسسي وما نجم عن ذلك من انفلات مالي مدعوم بالتمويل بالعجز والذي يعد خطرا على الاستدامة المالية، مما يستلزم التسريع من وتيرة توحيد المؤسسات والبدء في إصلاحات اقتصادية لتعزيز مسار تحقيق الاستدامة المالية.

كما يلاحظ أيضا من الجدول (1) بأن مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذبا ملحوظا بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (2000-2007) وكانت ضمن الحدود المسموح بها حيث لم تتجاوز 35% لتبدأ هذه النسبة في تجاوز الحد المسموح به في الفترة اللاحقة وتصل في عام 2013 إلى نحو 58.6% ثم اخذت هذه النسبة بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا في السنوات اللاحقة وبلغت أعلى نسبة في عام 2022 حيث بلغت 58% أما أدنى نسبة لها فقد كانت في عام 2025 حيث سجلت نحو 16.5%. وبالتالي فإنه إذا ما قورنت هذه النسبة بالمعدل المسموح به التي صرحت به الدراسات الاقتصادية، يلاحظ بأن هذه النسبة قد تجاوزت النسبة المسموح بها لتحقيق الانضباط المالي خلال أغلب سنوات الدراسة، وقد يعزو ذلك لاختلال بنية النفقات العامة وسوء إدارة المال العام، بالإضافة إلى الصراع السياسي وما ترتب عنه من انقسام مؤسسي، فضلا عن الفوضى وانعدام الأمن وما نجم عنه من نزوح الكثير من الأسر عن مناطقهم، مما حتم على الحكومة تقديم مساعدات مالية لهم.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

أما بالنسبة لمؤشر نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي، فيمكن اعتبار أن النسبة 35% هي النسبة المسموح بها لتحقيق الانضباط المالي، خاصة أن هذه الإيرادات غالبا ما تكون منسقة مع النفقات العامة، وما زاد من الإيرادات يتم تحويله إلى الإنفاق الاستثماري لتطوير البنى التحتية في البلاد أو وضعه في صناديق سيادية لغرض مواجهة أي طارئ قد يتعرض له اقتصاد البلد، لاسيما أن الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعيا بامتياز، وإن أي انخفاض في سعر النفط سيؤثر عليه. وتظهر البيانات الواردة في الجدول(1) بأن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من 35% في معظم الفترة محل الدراسة باستثناء سنة 2011 حيث كانت السبة 24% والسبب في ذلك يرجع إلى الاحداث السياسية التي عاشتها ليبيا في هذه السنة، وكذلك في الأعوام (2014، 2015، 2016، 2017) والسبب في ذلك يعود إلى إغلاق الموانئ النفطية مع الربع الأخير من عام 2013 مع انخفاض حاد في أسعار النفط بداية من النصف الثاني من عام 2014، وانخفاض معدلات انتاج النفط الخام من 1.5 مليون برميل يوميا عام 2012 إلى نحو 400 الف برميل يوميا عام 2016 ، مما أثر سلبا على حجم الايرادات النفطية، وكذلك في عام 2020 فقد بلغت النسبة نحو 33% ويعزى ذلك إلى الأوضاع الصحية الناجمة عن تفشي فيروس(كوفيدا -19)، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما ترتب عنه زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.

وفيما يتعلق بمؤشر عجز الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، الملاحظ من البيانات الظهرة في الجدول (1)، بأن المعدلات في بعض السنوات قد تجاوزت 5% وهي النسبة المسموح بها، مما ينذر بخطر مضاعف على التوازنات المالية للدولة واستقرارها المالي، مما يستلزم البحث عن مصادر بديلة لتمويل الموازنة العامة وتنويع الاقتصاد الوطني بشكل يضمن حماية هذا الأخير من التقلبات الاقتصادية والميزانية العامة من صدمات تقلبات أسعار النفط لضمان السلامة والاستدامة المالية للدولة.

جدول1: يوضح مؤشرات الانضباط المالي في الاقتصاد الليبي للمدة (2000-2025)

السنة/ المؤشرات	الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي%	الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي %	الإيرادات الحكومية / الناتج المحلي الإجمالي%	عجز الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي%
2000	30.20	30.66	33.16	2.497134
2001	28.27	27.01	32.32	5.315865
2002	20.24	27.78	31.60	3.817424
2003	16.45	19.27	21.78	2.50718
2004	15.67	35.31	51.19	15.87756
2005	11.40	31.83	58.08	26.25057
2006	0.44	24.91	57.17	32.25643
2007	0.49	32.74	56.57	53.29492
2008	0.94	357.53	62.80	24.71402
2009	2.60	43.12	50.51	7.382812
2010	2.57	52.41	59.15	6.736063
2011	2.95	34.07	24.51	-9.55381
2012	219.2	40.91	53.19	12.27977

السنة/ المؤشرات	الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي%	الإنفاق الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي %	الإيرادات الحكومية / الناتج المحلي الإجمالي%	عجز الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي%
2013	4.49	58.58	49.14	-9.44008
2014	25.40	51.25	25.20	-26.0526
2015	54.89	48.36	22.62	-25.7413
2016	62.37	39.08	11.85	-27.2275
2017	58.14	32.86	22.45	-10.407
2018	55.56	34.99	43.78	8.78147
2019	55.10	43.97	55.06	11.08862
2020	120.3	53.35	32.63	-20.7233
2021	43.51	44.38	54.64	10.26623
2022	38.19	58.07	61.02	2.952492
2023	34.61	51.74	51.82	0.078721
2024	36.31	53.19	53.34	0.145545
2025	36.61	16.52	16.53	0.007076

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- إدارة البحوث والإحصاء. 2025. الإحصاءات النقدية خلال الفترة (1966-2024). مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، ص ص:1-181.
- إدارة البحوث والإحصاء.2018. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017)مصرف ليبيا المركزي. طرابلس-ليبيا، ص ص:1-161.
- إدارة البحوث والإحصاء. سنوات متعددة. النشرة الاقتصادية. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس- ليبيا.
- إدارة البحوث والإحصاء. سنوات متعددة. التقرير السنوي. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس- ليبيا.
- ديوان المحاسبة. سنوات متعددة. التقرير السنوي العام. طرابلس- ليبيا.

5. قياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي

يهدف هذا الجانب إلى قياس أثر مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي عبر صياغة نموذج قياسي يعبر عن طبيعة وأثر العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات الانضباط المالي، واعتمادا على ما جاء في بعض الدراسات السابقة التطبيقية التي عالجت موضوع الدراسة، ونوقشت أبرز نتائجها في هذه الدراسة - كدراسة (عبيد، وعبد، 2022، شوكي، و عبد الجواد،2025، السمرائي، ومحمود، 2024)، تم تحديد المؤشرات الرئيسة التي ستتضمنها دالة الدراسة وهي: مؤشر الدين العام

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(*PDB*) ، مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PS*)، مؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PR*)، مؤشر عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي *(DF)*، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي *(Egr)*، بالإضافة إلى المتغير الوهمي الذي يعبر عن الصدمات السياسية والأمنية *(Dum)*، حيث إن هناك فترتين تم العمل عليهما الفترة الأولى التي لا توجد فيها أزمة سياسية ولا أمنية أخذت القيمة (0)، والفترة الثانية التي يوجد فيها أزمة سياسية وأمنية، وأخذت القيمة (1). وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة وفقا للصورة التالية:

$$Egr = F(Df, Deb, Pr, Ps, Dum) \dots\dots\dots\dots (1)$$
$$Egr = \alpha_0 + \alpha_1 Df + \alpha_2 Deb + \alpha_3 Pr + \alpha_4 Ps + \alpha_5 Dum + \varepsilon \dots\dots\dots (2)$$

1.5. تقدير النموذج الدراسة

سيتم تقدير النموذج القياسي للدراسة عبر توظيف أساليب وأدوات الإحصاء الوصفي وتقنيات القياس الاقتصادي وفقا للخطوات التالية:

1.1.5. اختبار استقرار السلاسل الزمنية ''UNIT ROOT Test ''

بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتسم بخاصية عدم السكون، وتجنبا لما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف، فإنه يتحتم قبل البدء في تقدير نموذج الدراسة إجراء اختبارات الاستقرارية لهذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، وفي هذا السياق تم الاستعانة في هذه الدراسة باختبارين من اختبارات الاستقرارية وهما: اختبار ديكي فوللر الموسع (Dickey- Fuller- ADF)، واختبار فيليبس وبيرون (Philips- Perron-P. P). وبإجراء هذين الاختبارين الظاهرة نتائجهما في الجدولين (2) و(3) تبين أن بعض المتغيرات كانت مستقرة عند قيمها الأصلية بينما استقر بعضها الآخر بعد أخذ الفروق الأولى لها، حيث تبين أن السلاسل الزمنية لمتغيرات كل من معدل النمو الاقتصادي (Egr)، الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Deb)، والإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Pr) استقرت عند قيمها الأصلية، في حين استقرت السلاسل الزمنية لمتغيري عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Df)، والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Ps) بعد أخذ الفروق الأولى لهما.

جدول 2: يوضح نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية ''UNIT ROOT TABLE (ADF) ''

UNIT ROOT TABLE (ADF)						
At Level						
		Egr	Df	Deb	Pr	Ps
With Constant	t-Statistic	-6.133884	-2.235286	-4.751099	-4.970788	-2.879172
	Prop	0.0001	0.1996	0.0009	0.0005	0.0621
		***	No	***	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.992208	-2.469423	-5.217608	-4.865232	-2.760798
	Prop	0.0003	0.3388	0.0015	0.0034	0.2232
		***	No	***	***	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.026677	-2.232449	-3.162057	-3.2642480	-1.037575
	Prop	0.0001	0.0273	0.0028	0.0022	0.2615
		***	**	***	***	no
	At First Difference					
		Egr	Df	Deb	Pr	Ps
With Constant	t-Statistic	-4.558970	-5.709199	-5.962420	-8.092133	-5.824333
	Prop	0.0019	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.833641	-5.578711	-5.821598	-7.928705	-5.765390
	Prop	0.0048	0.0007	0.0005	0.0001	0.0005
		***	***	***	***	***
	t-Statistic	-4.698116	-5.836476	-6.107929	-8.274406	-5.968371

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

Without Constant & Trend	Prop	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
		***	***	***	***	***
Nots	(*) Significant at the 10% (**) Significant at the 5% Significant at the 1% (no) Not Significant					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية برمجة Eviews.12

جدول3: يوضح نتائج اختبار جذور الوحدة ''UNIT ROOT TABLE (P-P)''

UNIT ROOT TABLE (P-P)						
At Level						
		Egr	Df	Deb	Pr	Ps
With Constant	t-Statistic	-6.133884	-2.235286	-4.750869	-4.970650	-2.859896
	Prop	0.0001	0.1996	0.0009	0.0005	0.0645
		***	No	***	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.216995	-2.469423	-5.232367	-4.864527	-2.760798
	Prop	0.0002	0.3388	0.0015	0.0034	0.2232
		***	No	***	***	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.026677	-2.232449	-3.068444	-3.193201	-0.930153
	Prop	0.0001	0.0273	0.0036	0.0026	0.3040
		***	**	***	***	no
	At First Difference					
		Egr	Df	Deb	Pr	Ps
With Constant	t-Statistic	-21.21309	-5.758334	-19.91465	-21.38079	-5.865510
	Prop	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-24.14668	-5.621719	-19.74433	-24.01568	-5.815418
	Prop	0.0001	0.0007	0.0001	0.0001	0.0004
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-21.72244	-5.891539	-20.01460	-22.01837	-6.019405
	Prop	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
		***	***	***	***	***
Nots	(*) Significant at the 10% (**)Significant at the 5% Significant at the 1% (no) Not Significant					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

2.1.5. تحديد فجوة التباطؤ المثلى ''Lag Order Selection Criteria''

من خلال مقياس فترات الإبطاء المثلى، والمتمثلة في معيار معلومة "AIC"، معيار معلومة "LM"، معيار معلومة "SC"، ومعيار معلومة "H-Q"، إضافة إلى معيار معلومة "FPE"، تم تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء لمتغيرات النموذج محل الدراسة، وفي هذا الخصوص تم إجراء اختبار "VAR Lag Order Selection Criteria"، التي أظهرت نتائجه المبينة في الجدول (4) بأن أغلب المعايير الإحصائية حددت فترة الإبطاء الزمني الأول (Lag=1) كأفضل فترة للنموذج قيد الدراسة.

جدول (4) يوضح نتائج اختبار "VAR Lag Order Selection Criteria"لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Logl	Test/ Lag
49.08076	49.29216	48.99963	7.68e+13	AN	606.4953-	0
46.56693*	48.04593*	45.99821*	4.19e+12*	105.8654*	-532.9777	1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

3.1.5. تقدير اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد '' ARDL- UECM''

بالنظر إلى النتائج الظاهرة في الجدول 5: يلاحظ بأن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت نحو 64% مما يفيد بأن أكثر من 64% من معدل النمو الاقتصادي تفسره المتغيرات التفسيرية المستخدمة في نموذج الدراسة، كما يلاحظ أيضا بأن القيمة المعنوية لإحصائية فيشر F-statistic والمقدرة 5.8636 وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوي لا يزيد عن 1% تشير للمعنوية الكلية للنموذج المقدر.

ويوثر معامل عدم الاستقرار السياسي والأمني بشكل سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية 1% على معدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد مستوى عدم الاستقرار السياسي والأمني بنسبة 1% تراجع معدل النمو الاقتصادي بنحو 89%.

يؤثر عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معدل النمو الاقتصادي بشكل معنوي عند مستوى معنوية 1% حيث إنه عند ارتفاع عجز أو فائض الموازنة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تسهم في زيادة معدل النمو بنحو 3.4% لينعكس في فترة الإبطاء الأولى بشكل سلبي بـ 6.1%.

يتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي بالتغيرات التي تحدث في سلوك مؤشر حجم الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث يسهم كل 1% من مؤشر حجم الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في زيادة معدل النمو بـ 0.59% في السنة الحالية، وبـ 0.49% في فترة الإبطاء الأولى.

يؤثر مؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طردي في معدل النمو عند مستوى معنوية لا تتجاوز 1%، حيث تسهم كل زيادة بنحو 1% في الإيرادات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في زيادة معدل النمو بنحو 0.62%.

يؤثر مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عكسيا ومعنويا عند 10% على معدل النمو الاقتصادي في السنة الحالية، لينعكس هذا التأثير بشكل إيجابي عند فترة الإبطاء الأولى وبـ 3.6%.

جدول 5: يوضح نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد '' ARDL- UECM''

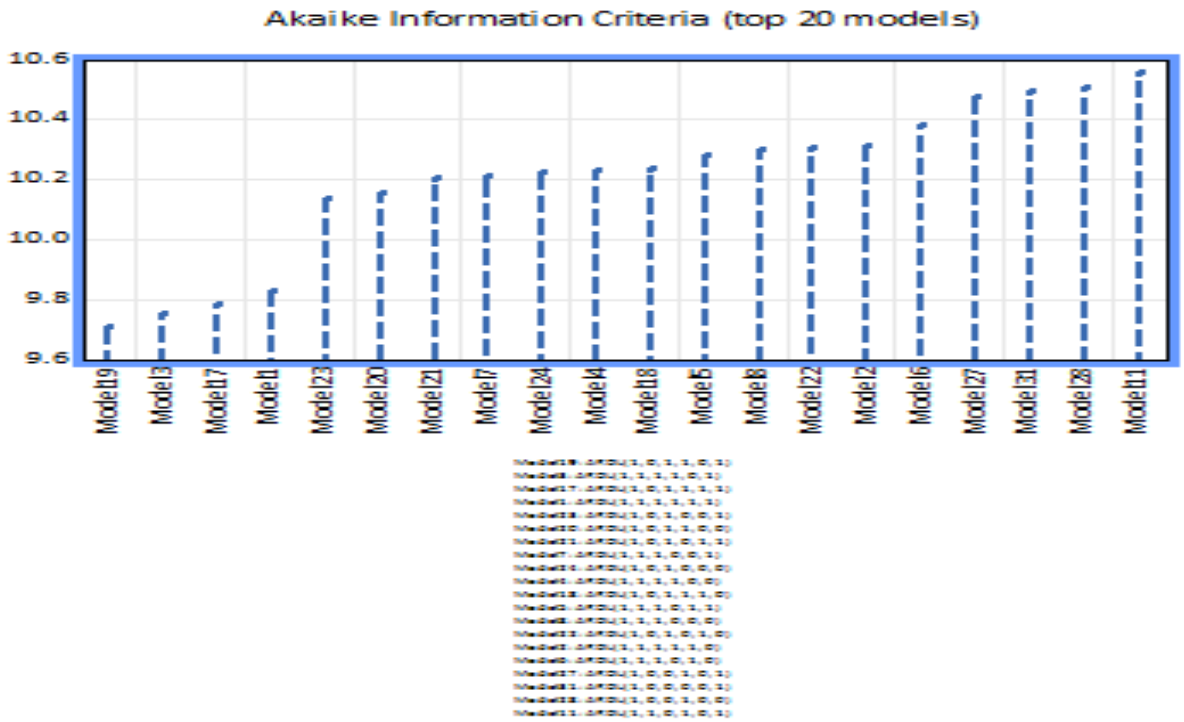
Dependent Variable: GER Method ARDL Selected Model ARDL (1,1,1,0,1,0)				
Variable	Coefficent	Std.Error	t-Statistic	Prop
EGR(-1)	0.181525	0.184780	0.982386	0.3415
DF	-89.26044	28.85890	-3.092995	0.0074
DF(-1)	3.436715	0.680711	5.048715	0.0001
DEB	-6.083833	1.356706	-4.484268	0.0004
DEB(-1)	0.595376	0.200678	2.966824	0.0096
PR	0.491922	0.156231	3.148685	0.0066
PS	0.624917	0.169491	3.687019	0.0022
PS(-1)	-1.124724	0.637608	1.763974	0.0981
DUM	3.567777	1.103781	3.232325	0.0056
C	-99.21843	38.59054	2.571056	0.0213
Adjusted R-squared = 0.64				
F-statistic =5.683658 Prop (F-statistic) =0.001649				
D.w =1.76				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12.

4.1.5. تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL- UECM"

باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL- UECM" وبالاعتماد على معيار ''AIC ''الظاهرة نتائجه في الشكل 1: تبين أن فترة الإبطاء الزمني المثلى للنموذج قيد الدراسة هي: فترة إبطاء واحدة لكل من متغير '' DF''و'' DEB''و'' PS ''ولا شيء للمتغيرين'' PR ''و'' DUM ''.

sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321



الشكل 1: يوضح نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد '' ARDL- UECM''وفقا لمعيار '' AIC''

المصدر: مخرجات برمجة Eviews.12

5.1.5. الاختبارات التشخصية للنموذج

قبل تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، ثمة عدة اختبارات يتحتم إجراءها، للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من أية مشاكل قياسية وأنه مستوفٍ لعدد من المعايير القياسية الخاصة بحد الخطأ، ومن أبرز هذه الاختبارات: اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي"Autocorrelation" ، إضافة إلى اختبار عدم ثبات التباين "Heteroskedasticity Test"، فضلا عن اختبار التوزيع الطبيعي "Normal distribution test". وبإجراء الاختبارات المذكورة، يلاحظ من النتائج التي تم الحصول عليها والموضحة في الجدول 6: أن النموذج المقدر لا يعاني من أية مشاكل قياسية وأنه مستكمل للمعايير الإحصائية الخاصة بحد الخطأ.

جدول6: يوضح نتائج اختبارات سلسلة البواقي '' Residuals Diagnostic Tests''

Residuals Diagnostic Tests	F- test	Probability
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.151864	0.8606
Heteroskedasticity Test: ARCH	1.549247	0.2263
Jarque –Bera	0.209831	0.900400

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

6.1.5. اختبار الحدود للتكامل المشترك'' Bounds Testing ''

للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، تم إجراء اختبار الحدود'' Bounds Testing ''المعتمد على تحليل "PSS F-Test"، وذلك عبر تقدير إحصائية فيشر "F-statistic" ومقارنة قيمتها المحسوبة بالحدين الأعلى I(1) والأدنى I(0) عند مستويات المعنوية الإحصائية المختلفة، حيث بينت نتائج اختبار الحدود الظاهرة في الجدول 7: بأن قيمة إحصائية "F" المحسوبة ظهرت أكبر من الحدود الجدولية الحرجة المقابلة لها عند عموم مستويات المعنوية الإحصائية، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغير معدل النمو الاقتصادي، ومؤشرات الانضباط المالي.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

جدول (7): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك ''F- Bounds Test ''

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
Test statistic	**Value**	**Signif**	**I(0)**	I(1)
Asymptotic: n=100				
F-statistic	12.58663	%10	2.08	3
K	5	%5	2.39	3.38
		%2.5	2.7	3.73
		%1	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

7.1.5. تقدير العلاقة في الأجل الطويل '' Estimation The Long Run Relationship''

اعتمادا على نتائج اختبار ات "F- Bounds Test" الموضحة في الجدول (7) تم تقدير العلاقة في الأجل الطويل وفق اختبار "ARDL" بين المتغير التابع "EGR" والمتغيرات التفسيرية "DUM, FD, DEB, PR,PS"، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (8)، حيث يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول وجود علاقة ذات أثر عكسي لكنه غير مقبول من الناحية الإحصائية بين معدل النمو الاقتصادي والمتغير الوهمي المعبر عن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية، كما بينت أيضا علاقة ارتباط معدل النمو الاقتصادي بعلاقة ذات أثر سلبي مع '' DF'' ألا أن هذا الأثر لا يمكن قبوله إحصائيا مما يعني أن هذا الأثر موجود لكن لا يمكن التعويل عليه من الناحية الإحصائية، أيضا كشفت نتائج التقدير عن وجود أثر طردي ومعنوي إحصائيا لمؤشر '' DEB'' في معدل النمو الاقتصادي، وأن زيادة مؤشر حجم الدين العام بوحدة واحدة ستفضي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنحو 1.3 وحدة على المدى البعيد، كذلك أفصحت نتائج التقدير عن وجود علاقة طردية مقبولة من الناحية الإحصائية بين مؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حيث إن زيادة مؤشر الايرادات العامة بوحدة واحدة سيترتب عنها زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.76 وحدة، في حين أظهرت نتائج التقدير أيضا بأن مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بعلاقة طردية في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل غير أن أثر هذه العلاقة لا يمكن قبوله إحصائيا، مما يفيد بأن أثر هذه العلاقة موجود لكنه لا يمكن الركون إليه من الناحية الإحصائية.

جدول (8): يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل ''Estimation The Long Run Relationship ''

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prop
DUM	-109.0570	51.92982	-2.100084	0.0530
DF	-3.234208	1.795942	-1.800841	0.0919
DEB	1.328444	0.547641	2.425755	0.0284
PR	0.763514	0.336310	2.270270	0.0384
PS	2.984884	1.531642	1.948813	0.0703
C	121.2235	63.51460	-1.908593	0.0756

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

8.1.5. ديناميكية العلاقة في الأجل القصير ''Short-term relationship assessment ''

جدول (9) يوضح نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq(-1)*	-0.818475	0.073695	-11.10626	0.0001
D(ADF)	3.436715	0.386431	8.893485	0.0001
D(DEB)	0.595376	0.078437	7.950482	0.0060
D(PS)	-1.124724	0.352024	-3.195018	0.0001
R-squared=0.907696				
Adjusted R-squared= 0.894510				
Durbin-Watson stat=1.765088				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجة Eviews.12

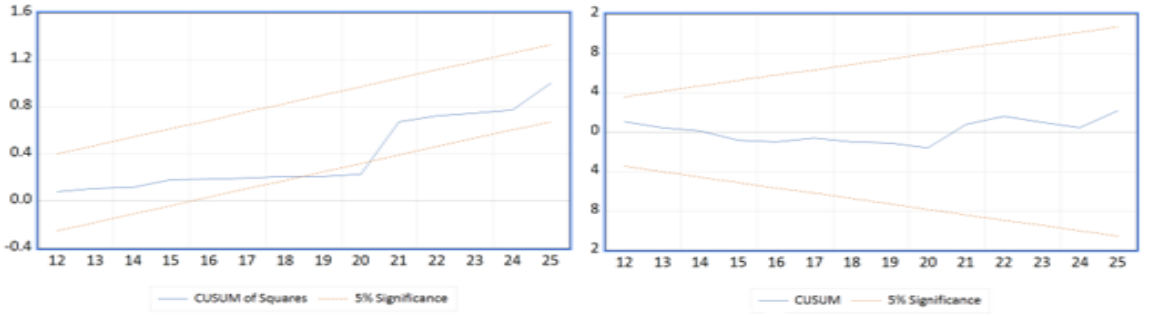
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

تشير نتائج التقدير في المدى القصير إلى معامل تصحيح الخطأ '' * (-1) CointEq''مقبول إحصائيا عند مستوى معنوي 1% وذو إشارة سالبة، مما يؤكد وجود آلية فعالة تعيد معدل النمو الاقتصادي إلى مساره التوازني في الأجل الطويل عند حدوث أي انحراف عن التوازن خلال المدى القصير. كما تشير النتائج أيضا بأن مؤشر عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مؤشر حجم الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير طردي ومعنوي من الناحية الإحصائية على معدل النمو الاقتصادي، وإن التغير في سلوك متغير عجز أو فائض الموازنة العامة وحجم الدين العام بوحدة واحدة ستفضي إلى تغير سلوك معدل النمو الاقتصادي في نفس الاتجاه وبنحو 3.4 و0.6 وحدة على الترتيب، بينما يؤثر مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة ذات أثر عكسي ومقبول إحصائيا في معدل النمو الاقتصادي، مما يعني أن تغير زيادة مؤشر النفقات العامة بوحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بنحو 1.2 وحدة.

9.1.5. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ''Cusum ,Cusum Of Squares Test ''

تظهر نتيجة هذه الاختبارات في شكل منحنى لأخطاء النموذج المقدر داخل مجال حدود الثقة 5%، وبالتالي يمكن تقدير معاملات ثابتة للنموذج على طوال المدة الزمنية قيد الدراسة من دون الحاجة إلى تقسيمها إلى فترات بسيطة. ويوضح الشكل (2) نتيجة الاختبار بأن المنحنى التراكمي يتحرك داخل فترة الثقة عند مستوى معنوي 5% خلال فترة الدراسة، في المقابل أظهرت النتائج أن سلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة تتحرك في الفترة الأخيرة وبالتحديد (2019-2020) خارج حدود 0.05 مما يفيد بعدم استقرار هيكلي جزئي في تباين أخطاء النموذج المقدر خلال عامي 2019-2020 وهي الفترة التي شهدت عدم استقرار داخل العاصمة طرابلس، بالإضافة إلى الأوضاع الصحية الناجمة عن تفشي فيروس (كوفيدا -19).

الشكل (2): يوضح نتيجة اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة ''Cusum ,Cusum Of Squares Test''



المصدر: مخرجات برمجة Eviews.12

9.الخاتمة

1.9. النتائج

أ- ارتباط معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بعلاقة ذات أثر سلبي مع '' DF''إلا أن هذا الأثر لا يمكن قبوله إحصائيا مما يعني أن هذا الأثر موجود لكن لا يمكن التعويل عليه من الناحية الإحصائية.

ب- كشفت نتائج التقدير عن وجود أثر طردي ومعنوي إحصائيا لمؤشر '' DEB''في معدل النمو الاقتصادي، وأن زيادة مؤشر حجم الدين العام بوحدة واحدة ستفضي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنحو 1.3 وحدة على المدى البعيد.

ج- أفصحت نتائج التقدير عن وجود علاقة طردية مقبولة من الناحية الإحصائية بين مؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حيث إن زيادة مؤشر الايرادات العامة بوحدة واحدة سيترتب عنها زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.76 وحدة.

د- أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل أيضا بأن مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بعلاقة طردية في معدل النمو الاقتصادي، غير أن أثر هذه العلاقة لا يمكن قبوله إحصائيا، مما يفيد بأن أثر هذه العلاقة موجود لكنه لا يمكن الركون إليه من الناحية الإحصائية.

هـ- تشير نتائج التقدير في المدى القصير إلى معامل تصحيح الخطأ مقبول إحصائيا عند مستوى معنوي 1% وذو إشارة سالبة، مما يؤكد وجود آلية فعالة تعيد معدل النمو الاقتصادي إلى مساره التوازني في الأجل الطويل عند حدوث أي انحراف عن التوازن خلال المدى القصير.

SJST
sjst.scst.edu.ly
Surman Journal for Science and Technology
ISSN: Online (2790-5721) - Print (2790-5713)
مجلة صرمان للعلوم والتقنية
Vol 8, No.1. Jan – May. 2026
Pages: 307 ~ 321

و- خلصت نتائج التقدير في الأجل القصير أيضا إلى أن مؤشر عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مؤشر حجم الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يرتبطان بعلاقة ذات أثر طردي ومعنوي من الناحية الإحصائية مع معدل النمو الاقتصادي، بينما يرتبط مؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة ذات أثر عكسي ومقبول إحصائيا مع معدل النمو الاقتصادي.

ز- حققت ليبيا انضباطا ماليا فيما يخص مؤشر الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى من الدراسة وذلك بفضل الإيرادات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، بينما لم تكن ليبيا منضبطة ماليا في السنوات التي اعقبت عام2011.

ح- لم تحقق ليبيا انضباطا ماليا فيما يتعلق بمؤشر النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تجاوزت نسبة هذا المؤشر النسبة المسموح بها خلال أغلب سنوات الدراسة.

ط- لم تكن ليبيا منضبطة ماليا بالنسبة لمؤشر الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات الدراسة. حيث أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من 35% وهي النسبة المسموح بها لتحقيق الانضباط المالي.

2.9. التوصيات

أ- البحث عن مصادر بديلة لتمويل الموازنة العامة وتنويع الاقتصاد الوطني بشكل يضمن حماية هذا الأخير من التقلبات الاقتصادية والميزانية العامة من صدمات تقلبات أسعار النفط لضمان السلامة والاستدامة المالية للدولة.

ب- ترشيد حجم النفقات العامة، ومراقبة أوجه إنفاقها، بحيث يكون مؤشره أكثر انضباطا ماليا وأقرب للنسبة المثلى.

ج- تحفيز القطاع الخاص وتوجيه استثماراته نحو المشاريع الإنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية ومساهمتها في الناتج المحلي.

المراجع

- عبيد، مهند خليفة، وعبد، طيبةعباس.2022." تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النم الاقتصادي في العراق: دراسة قياسية باستخدام أنموذج ARDL للمدة 2004-2020". مجلة كلية المعارف الجامعية. مج.33. ع.4. ص-ص:296-324.
- العمار، رضوان، وأحمد، علي، وسليمان، آلاء. 2026." أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي غي الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 1990-2020". مجلة جامعة حماة. مج. 9. ع.1.ص-ص: 791-807.
- حامد، أحمد. 2025." أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1991-2024". مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. مج.11. ع. 20-ج2. ص-ص:994-1070.
- السمرائي، سهير حيدر، ومحمود، مثنى معيوف.2024." قياس وتحليل مؤشرات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 2004-2024". مج.20. ع.68.ص-ص: 434-456.
- شوكي، محمود بخيت، وعبد الجواد، راضي السيد. 2025." الضبط المالي وأثره على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية قياسية". مجلة البحوث التجارية المعاصرة. مج39. ع.12. ص-ص: 539-599.
- إدارة البحوث والإحصاء.2023." التقرير السابع والستون". مصرف ليبيا المركزي. طرابلس- ليبيا. ص-ص:1-138.
- ساسي، سامي عمر، ومسعود، يوسف يخلف. 2025. " تحليل وقياس فاعلية أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي بليبيا". مجلة رؤى الاقتصادية. مج.2. ع.15. ص-ص:19-33.
- حسان، بن موسى، ومراد، جبارة.2022."فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية -2000/2020. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة. مج.5. ع.1. ص-ص: 208-227.
- فيصل، فصيل غازي، شبيب، عبد الرزاق إبراهيم، بتال، أحمد حسن. 2023." تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار المالي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2020". مجلة الريادة للمال والأعمال. مج.4. ع.1. ص-ص:146-159.
- بدوي، نسرين فايز. 2023. "الانضباط المالي وأثره على الدين العام في مصر". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. مج37. ع.2. ص-ص:1395-1443.
- حسان، بن موسى.2025." قراءة تحليلية لأهمية مؤشر الدين العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر". مجلة الباحث. مج.25. ع.1. ص-ص :399-411.
- الريتيمي، باسم. 2022. "معدل الإنفاق الحكومي الأمثل إلى النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2020)". مجلة جامعة سبها للعلوم البحثة والتطبيقية. مج 21. ع.1. ص-ص: 106-114.

- إسماعيل، محمد، وحسيين، جمال قاسم، وقعلول، سفيان، وخليل، سائد. 2022. مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية". صندوق النقد العربي. أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة. ص-ص:1-24.
- دلعاب، أبوبكر خليفة، وباللوازيم، حسين عبد الكريم. 2021."أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1980-2019". المجلة الليبية العالمية.ع.51. ص-ص:2-22.
- بعنوني، ليلي. 2017." النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر-1970-2010". مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية. مج6. ع.2. ص-ص: 775-800.
- بن تفات، عبد الحق، وساحل، محمد. 2021."أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000-2019". مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية. مج.4. ع.2. ص-ص:55-76.
- إدارة البحوث والإحصاء. 2025. الإحصاءات النقدية خلال الفترة (1966-2024). مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ليبيا، ص ص:1-181.
- إدارة البحوث والإحصاء.2018. الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017). مصرف ليبيا المركزي. طرابلس-ليبيا، ص ص:1-161.
- إدارة البحوث والإحصاء. سنوات متعددة. النشرة الاقتصادية. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس- ليبيا.
- إدارة البحوث والإحصاء. سنوات متعددة. التقرير السنوي. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس- ليبيا.
- ديوان المحاسبة. سنوات متعددة. التقرير السنوي العام. طرابلس- ليبيا.

- Dikeogu-Okoroigwe Cynthia Faithful, Amanze O. Chimezie Bredino Samson. 2024."Fiscal Discipline and Sustainable Growth in Nigeria: A Reality Check for Developing Countries. Journal of Economics and Contemporary Policies". VOL. 1 NO. 1, PP.131-139.
- Vitus Onyebuchim Onyemailu, Godwin Mfon Ekpo, Effiwatt Bassey Iwatt. 2025."Fiscal Discipline and Economic Growth: An Empirical Investigation of Optimal Threshold for Fiscal Deficit in Nigeria". JOURNAL OF NOVEL RESEARCH AND INNOVATIVE DEVELOPMENT. Volume 3, Issue 10, PP.147-174.
- Umunna Godson Nwagu. 2024. "FISCAL INDISCIPLINE, POLITICS AND ECONOMIC GROWTH IN SUB-SAHARAN. International of journal of Economic Behavior". vol.14. no.1.pp:75-93.
- Kewal Talreja, Allah Bux Lakhan & Shafqat Mehmood Khan.2024. "THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM ECONOMY OF PAKISTAN". Journal of Social Research Development, Volume 5, Issue 4, pp:29-38.